

الاقتصاد

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«التحريات المالية» توقع مذكرة استشارية مع «البنك الدولي»

أعلن رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب طلال الصايغ إبرام مذكرة خدمات استشارية مع البنك الدولي يتم بموجبها تنفيذ برنامج التقييم الوطني للمخاطر. وقال الصايغ في تصريحات صحافية أمس إن المذكرة تهدف لمواكبة التطورات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتنفيذ المحاور الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل (2016-2019) لاسيما محور تقييم المخاطر على المستوى الوطني.

العدساني: أكثر من 100 مبادرة لضمان نقله نوعية لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة

«نفت الكويت» توقع 3 عقود لمرافق إنتاج الغاز المبكر بمليار دولار

الصقر: توقيع عقود تمويل الوقود البيئي مع البنوك الأسبوع المقبل



عصام الصقر

خفض الإنفاق غير الضروري ورفع أسعار الطاقة، وأضاف: من الضروري عدم اعتماد الحكومة على الدخل الناجم عن النفط على المدى الطويل.

اقتصادي كون أن الأمور مستقبلا ستكون صعبة جدا في ظل التوقعات باستمرار انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، وأنه من الضروري اليوم أن يكون هناك إصلاح اقتصادي لتفادي أي مشاكل مستقبلية.

وتابع: اننا لسنا في شهر عسل اقتصادي وسنواجه ظروفًا أصعب بكثير، واليوم من الضروري اتباع خطوات إصلاح اقتصادية على غرار ما تم اتخاذه من خطوات إصلاح جذرية في بعض دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية من خلال

لسنا في شهر عسل اقتصادي وسنواجه ظروفًا أصعب بكثير



(احمد علي)

جانب من المشاركين في مؤتمر النفط والغاز أمس



جمال جعفر



نزار العدساني

الكيمياء والبترول والكوييتية وقعت عقدا للاستحواذ على نسبة 25٪ من شركة (أس كيه غاز) الكويتية الجنوبية مشيرا فبتنام ومرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال ومشاريح كوبيك في مجال التنقيب والاستكشاف والإنتاج خارج الكويت والتوسع في النشاطات البتروكيماوية داخل الكويت وخارجها.

وأكد العدساني أن المؤسسة ماضية في ثقافة تحسين القيمة المضافة في خلال تكامل مختلف الأنشطة وإدارتها بالأساليب المثلى كطريقة وآلية فعالة وذات كفاءة لإدارة العمليات، مؤكدا أن ذلك سيؤدي إلى خفض التكاليف وتحقيق أفضل قيمة مضافة يمكن الحصول عليها في كامل العمليات التي تتضمن نشاطات التنقيب والاستكشاف والإنتاج والحفريات والعمليات والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وعمليات البيع. وأوضح أنه من الجوانب التي حققت فيها المؤسسة تحسنا عاليا إلى أفضل درجة من حيث العمليات التوسع في استيراد الغاز الطبيعي المسال من أجل توليد الطاقة الكهربائية محليا.

إدارة أفضل للمشاريع وتحسين الاقتصاديات الإجمالية». وذكر أن هذه المشاريع تشمل مشروع الوقود البيئي ومصفاة فبتنام ومرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال ومشاريح كوبيك في مجال التنقيب والاستكشاف والإنتاج خارج الكويت والتوسع في النشاطات البتروكيماوية داخل الكويت وخارجها.

وأكد العدساني أن المؤسسة ماضية في ثقافة تحسين القيمة المضافة في خلال تكامل مختلف الأنشطة وإدارتها بالأساليب المثلى كطريقة وآلية فعالة وذات كفاءة لإدارة العمليات، مؤكدا أن ذلك سيؤدي إلى خفض التكاليف وتحقيق أفضل قيمة مضافة يمكن الحصول عليها في كامل العمليات التي تتضمن نشاطات التنقيب والاستكشاف والإنتاج والحفريات والعمليات والتكرير والبتروكيماويات والتسويق وعمليات البيع. وأوضح أنه من الجوانب التي حققت فيها المؤسسة تحسنا عاليا إلى أفضل درجة من حيث العمليات التوسع في استيراد الغاز الطبيعي المسال من أجل توليد الطاقة الكهربائية محليا.

وذكر العدساني أن هذه المبادرات تشمل مراجعة البنية التنظيمية الإجمالية لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لضمان أن تكون أكثر تكاملا وأفضل أداء ما يساهم في النهاية في خفض التكاليف مع الاستمرار في تقييم كل النشاطات القائمة والاستثمارات الجارية للاستمرار في النشاطات المرحة والمجدية تجاريا والتخارج أو بيع غير المرحة منها «وكما تعلمون فقد حدث هذا المصفاة في أوروبا وكذلك لنشاط الأسمدة في الكويت».

وتابع العدساني «بالإضافة إلى ذلك يتم تطبيق سياسة مالية لتمويل المشروعات الجديدة ما يعني تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية من خلال القروض من الأسواق والبنوك، حيث نرى أن هذا سيسهم

التركيز خلال المرحلة المقبلة على التوسع في نشاط البتروكيماويات وتطوير الغاز الجوراسي

تطبيق سياسة مالية لتنفيذ بعض المشاريع الرئيسية من خلال القروض

إنتاج النفط يدور حاليا حول 3 ملايين برميل يوميا

السعر البنزين الأجهزة خلال ليلة واحدة في حال رفع سعر البنزين

أحمد مغربي

أكد الرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني أن إنتاج الكويت من النفط حاليا يدور حول 3 ملايين برميل يوميا، مشيرا إلى أن المؤسسة ماضية لرفع الطاقة الإنتاجية لتصل إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

وأوضح العدساني في كلمته خلال افتتاح فعاليات مؤتمر الكويت الرابع للنفط والغاز، والذي أقيم تحت رعاية نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أنس الصالح أن تركيز المؤسسة سيكون خلال المرحلة المقبلة على التوسع في نشاط البتروكيماويات وتطوير الغاز الجوراسي والذي يضمن قيمة مضافة للاقتصاد الكويتي.

وأضاف العدساني ما تزال أسعار النفط الضعيفة في السمة البارزة للسوق منذ يونيو 2014 وهي تشكل تحديا كبيرا للصناعة وأمام كل اللاعبين، لافتا إلى أن الصناعة تمر بأوضاع وتحديات لم تشهدها منذ الثمانينات والتسعينات ما أجبر شركات النفط على تبني سياسات تقشفية، مثل خفض الوظائف وتوزيع الأرباح على الرغم من أن أداء الشركات الكبيرة والتي تمتاز بتنوع وتكامل أنشطتها كان أفضل حالا بشكل عام من الشركات الأصغر المستقلة.

وأفاد العدساني بأن الصناعة تعاني من آثار وفرة المعروض عالميا وتأثر نشاط الاستكشاف والإنتاج سلبا وانخفاض إيرادات نشاط الاستكشاف والإنتاج بشكل كبير لكل الشركات في الصناعة، مشيرا إلى أن ذلك ساعد نشاط البتروكيماويات والتكرير في تحسين الأوضاع المالية والأداء لمختلف الشركات «وقد أسهم ضعف الأسعار في ارتفاع الطلب العالمي على النفط وتحسين هوامش أرباح طاقة التكرير».

وقال أن متوسط تكاليف إنتاج النفط انخفضت منذ أواخر شهر يونيو 2014، وذلك بسبب التطورات التكنولوجية، مضيفا بأن التحديات معقدة «فنحن الآن نعيش تغييرا وتحديا دراماتيكا قد يكون غير مسبوق في صناعة النفط

دور بارز وأساسي ومحوري في الكويت والعالم ورغم ذلك أعلن أنه من الضروري للكويت أن تشارك بفاعلية وتستهدف تنوع مصادر دخلها». وقال العدساني «من المؤكد نحتاج خبرات الشركات النفطية العملاقة لتعمل معنا وذلك وفق أسس أكثر قبولا لتتيح للطرفين تحقيق المكاسب من أجل تحقيق كل التوجهات الاستراتيجية وفي هذه الشركات الاستراتيجية نركز على عدة مواضيع مثل نقل التكنولوجيا وتعزيز مهارات مواطنينا في مختلف الاختصاصات وهو ما يعني ويسهم في خفض التكاليف وجلب عمليات الإدارة والاستفادة منها من أجل تحقيق فائدة قصوى».

وتابع «نحن نعي تماما الحاجة للشراكة مع شركات النفط الدولية لكننا أيضا مهتمون جدا بضمان دور الكويتي فعال لها في صناعة قيمة في النهاية بطريقة مقبولة».

وأكد العدساني استمرار المؤسسة في اكتشاف وتطوير شركات جديدة مع شركات النفط الدولية على مختلف الأصعدة في الصناعة داخل الكويت وخارجها، ما سيعزز في النهاية العلاقات المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية وضمان الفائدة للجميع ما يضمن الريادة والصدارة لمصلحة الكويت.

توقيع 3 عقود

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر إن الشركة سوف توقع 3 عقود

حسين: ضرورة تطوير شبكات الإنتاج والتوزيع للغاز

قالت شركة ايكويت للبترول وكيمويات، إن احتواء الشرق الأوسط على 40٪ من الاحتياطي العالمي للغاز يستلزم تطوير الشبكات لشبكات الإنتاج والتوزيع لضمان زيادة القيمة المضافة من الغاز. وخلال مشاركته في قمة الكويت للنفط والغاز 2016، قال الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت محمد حسين «يتطلب تطوير قطاع الغاز التعاون الوثيق فيما بين شركات النفط الوطنية ونظيراتها الدولية (كشركاء في النجاح). إضافة إلى ذلك، يتطلب التطوير التناغم مع المتغيرات، والاستعداد للمستقبل، والمخاطرة، وتفهم احتياجات الطاقة المتنوعة للمستقبل، والكفاءة العالية، وضمان التميز البيئي، وهيكلية الأسعار، والحلول المبتكرة، والتشريعات الملائمة، وكذلك وجود الموارد البشرية المؤهلة».

موضحا أن القيمة الإجمالية للمشروع تزيد على 4 مليارات دينار. وحول مشروع مصفاة الزور، أكد العسوسى أن العمل جار في التصاميم والان في مرحلة التصاميم الهندسية الدقيقة وبالنسبة لأرض المشروع ستكون جاهزة خلال فترة بسيطة بين شهرين إلى 3 أشهر مشيرا إلى أنه تم حتى الآن إنجاز نحو 16٪ من إجمالي المشروع.

وحول حجم الطاقة التكريرية لمصافي الكويت الثلاث حاليا وإذا ما كانت انخفضت كما أتسبوع، أفاد العسوسى بأن الطاقة التكريرية انخفضت بسبب الحريق في الوحدة رقم 7 في مصفاة ميناء الشعبة قبل فترة، موضحا أنها كانت تنتج نحو 50 ألف برميل يوميا، موضحا أن الطاقة التكريرية عادت بعدها للزيادة مرة أخرى وتصل حاليا إلى نحو بين 920 إلى 930 ألف برميل يوميا.

وأوضح العسوسى أن هذه الطاقة التكريرية تنخفض بين فترة وأخرى لتوقف بعض الوحدات للمصانة الدورية ولكن يتم تعويضها من وحدات أخرى، مبينا أن التعويض يتم عن طريق إنتاج منتجات أخرى. وحول الإنتاج المالية لشركة البترول الوطنية الكويتية أشار العسوسى إلى أنه لم يشتر الانتهاء منها حتى الآن مؤكدا وجود أرباح لكنها لم تحسب حتى الآن.

وعن استعدادات الشركة لرفع سعر البنزين، قال العسوسى لسنا جهة معينة بالأسعار ولكن عملنا يتحصر في الإنتاج والتوزيع وبعد ذلك يأتي دور وزارة المالية التي تطلب منا الالتزام بالأسعار المحددة، وهذا ما نقوم به في محطات البنزين وهو أمر لا يتطلب وقتا وإنما يتم في ليلة واحدة، موضحا أن ذلك ليس بنظام غريب على الشركة حيث أنها تقوم حاليا بتحديث سعر الديزل شهريا.

وحول الاستفادة من خزانات مصفاة الشعبة بعد إغلاق المصفاة المقرر في الأول من بريل العام المقبل، قال العسوسى ستظل الشعبة تابعة لشركة البترول الوطنية وستتم الاستفادة من الخزانات بهذه المصفاة في مشروع الوقود البيئي ومرافق أخرى صالحة وهو ما سيوفر من كلفة المشروع.

لتقديم خدمات فنية معززة للدعم الفني لتعزيز الإنتاج مع شركات عالمية خلال 10 أيام، موضحا أن عقدا منها للنفط الثقيل في شمال الكويت واثنين للنفط التقليدي في بركان والموقع. وتكر أن قيمة العقود تختلف حسبما تقدمته تلك الشركات إلى نفط الكويت وستكون على مراحل. وأشار جعفر إلى أن هناك 3 عقود مرافق إنتاج الغاز المبكر بكلفة مليار دولار لإنتاج الغاز الحر، مشيرا إلى أن الشركة وقعت عقدا منها على أن يتم توقيع العقود بين الآخرين في غضون شهر من الآن.

وأضاف جعفر أن إنتاج الغاز وصل إلى 1,5 مليار قدم مكعبة يوميا، على أن تتم زيادة الكميات إلى نحو 500 مليون قدم مكعبة بحلول 2017 من خلال 4 مراكز للإنتاج المبكر لتوفير متطلبات وزارة الكهرباء والماء.

ولفت إلى أن الشركة تخطط لزيادة لمليار قدم مكعبة بحلول 2020 ليصل إجمالي الإنتاج إلى 2,5 مليار قدم مكعبة.

وأشار جعفر إلى أن إنتاج الكويت من النفط بلغ في مارس 3,050 ملايين برميل يوميا، متوقعا أن يصل إنتاج الشركة إلى 3,165 ملايين برميل في 2017.

الوقود البيئي

من جهته، أكد نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المساندة في شركة البترول الوطنية الكويتية المهندس خالد العسوسى في تصريحات للصحافيين على هامش المؤتمر أن الإعلان عن تفاصيل تمويل مشروع الوقود البيئي سيعلن عنها عند التوقيع، مشيرا إلى أن المؤسسة ستقوم بتمويل 30٪ من قيمة المشروع فيما سيكون التمويل بنسبة 70٪ من البنوك المحلية والعالمية. وأفاد بأن ما سيتم التوقيع عليه خلال الأيام القادمة هو التمويل المحلي، والذي أعلن عنه سابقا بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، وأوضح أنه ولتشجيع الاقتصاد الكويتي تم الاتفاق على أن تكون نسبة التمويل من البنوك والبالغة 70٪ منها 30٪ من البنوك المحلية و70٪ من البنوك العالمية والجهات المصرفية الدولية.

وأفاد بأن ما سيتم التوقيع عليه خلال الأيام القادمة هو التمويل المحلي، والذي أعلن عنه سابقا بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي، وأوضح أنه ولتشجيع الاقتصاد الكويتي تم الاتفاق على أن تكون نسبة التمويل من البنوك المحلية والعالمية 70٪ منها 30٪ من البنوك المحلية و70٪ من البنوك العالمية والجهات المصرفية الدولية.